**هل يمكن أن يكون جاستا تحقيقاً للأمل ضد الإستهداف الإرهابي للأمريكيين؟**

أستاذ الدكتور محمد رفيق كوركوسوز

جامعة اسطنبول المدنية، كلية القانون، اسطنبول/تركيا

أساسا لقواعد القانون الدولي واستناداً إلى الممارسة التي كان أداء المجتمع الدولي على أساس المساواة بين الدول؛ المبادئ العامة للقانون الدولي؛ استحقاقات وتحكيمات التي تتم تسويتها من قبل المجتمع الدولي. الآراء العلمية واتفاقات ثنائية أو متعددة حرفية تتفق عليها الدول. في حين تم العثور على القرارات المتعلقة بالصراعات بين الدول وعلى هذا الأساس، أنها تتوقع من دولة لاستخدام صلاحياتها التشريعية باحترام هذا الأساس.

القواعد الأساسية للقانون الدولي إستندت للممارسة التي تمت بواسطة المجتمع الدولي على أساس المساواة بين الدول؛ وعلى القوانين الغير مكتوبة ، وعلى المبادئ العامة للقانون الدولي ، وعلى استحقاقات ملموسة تمت تسويتها من قبل المجتمع الدولي ، وعلى الآراء العلمية وإتفاقات ثنائية أو متعددة حرفية تتفق عليها الدول. وفي حين تم العثور على الحلول المتعلقة بالصراعات بين الدول بناءاً على هذا الأساس ، فإنه يفترض من الولايات المتحدة الأمريكية إستخدام صلاحياتها التشريعية باحترام تلك الأسس المشار إليها مسبقاً.

ويكفي النظر في تعليقات الرئيس الأميركي أثناء 'الأعمال التحضيرية لقانون جاستا في الكونجرس الأمريكي ومجلس النواب'.

فقانون جاستا هو أكثر من نص قانوني يهدف إلى حصول ضحايا الإرهاب على حقوقهم ، فلقد صمم نص قانون جاستا ليستخدم ضد الدول التي عانت من الإرهاب أكثر من الولايات المتحدة.

ويمكن أن يفهم كل شخص يتفحص نصوص قانون جاستا والخلفية التاريخية للقوانين المماثلة أن جاستا ليس قانونا يهدف إلى تخفيف وتعويض الضحايا الأبرياء ، ولكن على العكس من ذلك فقد شرع ضد القيم الأساسية التي ذكرنا أعلاه. وعلى التباين من الأخبار التي كان عنوانها "المسؤولية القانونية لحكومة المملكة العربية السعودية"، جاستا شكل خطرا على جميع بلدان العالم الثالث ، وفي هذه الحالة، يمكن أن تبقى بلدان العالم الثالث على عدل الولايات المتحدة حسب اليد الطولى.

فالتطبيقات المماثلة في التاريخ كانت سبباً لمشاكل ضخمة جداً لكوبا وإيران بل أيضا للمواطنين الأميركيين.

وبصرف النظر عن المشاكل التقنية مثل تعويض الخصوم من السلطات الأخرى في الدولة، يتم إزالة الحصانة من الولاية القضائية وصياغة القانون لملائمته لأن يفسر على نطاق واسع ، فبالرغم من أن قانون جاستا لصالح الولايات المتحدة في المدى القصير فقد يكون المصدر المسبب لفوضى قانونية لسلطات الولايات المتحدة على الأجل الطويل كما قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما. وعلاوة على ذلك لا يمكن للمواطن الأمريكي مباشرة الأحكام التي يتم إجراؤها وفقا لقانون جاستا أمام محكمة في الولايات المتحدة منذ أن المواطن يجب أن ينطبق على الدولة الأخرى لإنفاذ هذا الحكم ضد تلك الدولة أو وكيلاً لتلك الدولة. لا يبدو من الممكن جداً لمواطن أمريكي للحصول على براءة تنفيذ قرار دولي من الدولة الأخرى منذ الحكم بالفعل ضد القانون الدولي والاستثناء من هذا الوضع هو أصول الدول أو وكلاء الدولة في الولايات المتحدة دون شك من الممكن تنفيذ حكم ضد دولة أو وكلاء الدولة التي لديها أصول في الولايات المتحدة؛ يمكن أن يضر الاقتصاد الأمريكي مثل البلدان الأخرى قد يحاول اتخاذ إجراءات وقائية ضد مثل هذه الحالات. فالمواطن لا يمكن تنفيذ حكم استناداً إلى جاستا بعد قضاء عالية مبلغ من المال للرسوم المحاميين ونفقات التقاضي؛ ومسببات قانون جاستا سيكون أكثر مشكوك فيها.

وإلى حد كبير، الأمثلة من كوبا وإيران يبين لنا أن قواعد المحكمة اتخذ بعد تعذر تنفيذ محاكمات طويلة ولكن بسبب تلك القواعد المحكمة لديها مشاكل سياسية أكثر مع تلك البلدان. على الرغم من أنها ليست واضحة جداً، بقدر ما كان حصلت على علم، ضحايا لتلك الحالات لا يمكن أن تصل إلى حقوقها ولكن غالباً ما يستخدم كمادة سياسية للولايات المتحدة.

وبشكل مستقل من كل الاعتبارات السياسية تطبيق قانون جاستا من قبل الولايات المتحدة يمكن لضحايا الإرهاب من الحصول على التعويضات ولكن ذلك أيضاً يتسبب بإلغاء تنشيط مزايا دولية أساسية مثل سيادة الدول والمساواة بين الدول، ومبدأ المسؤولية الجنائية الفردية.

ومرة أخرى وبشكل مستقل عن جميع الاعتبارات السياسية يحدوني الأمل في هذه الورشة العلمية التمكن من تفحص ودراسة مضمون هذا الموضوع، وتشريع جاستا بالمعنى القانوني، وأنه من الممكن أن تساعد على ظهور العدل المثالي.

أصدقائي :

1. قبل أن أقرأ مضمون "قانون جاستا" إعتقدت أنه كان مصمماً ليكون ضد المملكة العربية السعودية حكومة وشعبا.

2 . أن الأمركيين يريدون الاستيلاء على الأموال السعودية في البنك الدولي ، والإستيلاء على قيم سوق الأسهم والاستثمارات الأخرى وذلك للتغلب على الأزمة الاقتصادية. كما اعتقدت أن تنتهي العلاقة الجيدة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية على المدى القريب.

3. وبعد القراءة والبحث فهمت أن الوضع الحقيقي مختلف تماماً ، وأن هذا القانون كان ساريا منذ وقت طويل جداً ولكنه مقصور جداً وتأثيره محدود بإيران.

4. ولكن قانون جاستا الحالي واسع جداً ، وإذا ما تم تطبيق هذا القانون على نطاق واسع فسوف يشمل تطبيقه على جميع البلدان التي أكدت الولايات المتحدة أن لهم علاقة بالإرهاب.

5. والآن نحن هنا لمناقشة هذا القانون في حلقة عمل IJU وقد قبل جميع الذي قد أرسل لنا أية ورقة كورقة مقدمة ولكن معظمنا أرسل بعد وقت متأخر جداً حتى أننا لم نتمكن من الترجمة إلى لغات أخرى (التركية والإنجليزية والعربية).